الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

حقوق الإنسان عبر العصور التاريخية

د. رغد صالح الهدلة

حقوق الإنسان في العصور القديمة

أخذت فكرة حقوق الإنسان تتبلور منذ القرن الثامن عشر قبل الميلاد وانتهاء به بظهور مقدونيا كقوة جديدة اذ استطاع الإسكندر المقدوني أن يبني من خلالها إمبراطورية وصلت إلى أوج قوتها في العهد الهيلني، وكانت معظم حقوق الناس في تلك الفترة تعد مباشرة من قبل السيد المالك.

لقد اسهمت الحضارة الفرعونية التي تعد من أقدم الحضارات البشرية أن لم تكن أقدمها في تجسيد الفكر القانوني لحماية حقوق الإنسان، ويذهب المؤرخون إلى أن أول صفحات التاريخ البشري المكتوب بدأت في أراضي وادي النيل الأدنى، مصر الفرعونية – حوالي ٣٣٠٠ قبل الميلاد، وذلك عندما أتخذت القرى الزراعية على طول النيل في مملكتين هما مصر العليا ومصر السفلى تحت حكم الفراعنة آنذاك، أخضع أهلها إلى قانون سماوي أسمه (ماعت)، وأن أهم الركائز التي كان يستند إليها هذا القانون هي مفاهيم الحق والعدل والصدق وبقي العمل بهذا القانون لفترة طويلة.

يذكر أيضا أنه أنشئ في عهد الأسرة الثامنة عشرة مجالس للبلاد تحكم بالعدالة، وتنادي بضرورة تطبيق معايير العدالة، اذ صار من حق كل فرد ضمن حقوقه الدينية أن يحفظ جثته بعد موته خاصة أن التحنيط لم يكن من حقوق العامة إذ تمارسه طبقة الأمراء والملوك فقط.

ونرى أنه لمن المفيد في هذا السياق الإشارة إلى أن (ثورة أخناتون) تعد من أهم الثورات التي جاءت لتجسد معايير ومفاهيم حقوق الإنسان في تلك الحقبة اذ دعت إلى السلام والرحمة والتسامح ونبذ الحروب ونشر المساواة بين الناس في شؤونهم الدنيوية، كما دعت إلى تحقيق العدالة للجميع من دون تميز، وألغت التقديس المبالغ به للأسرة المالكة وذلك بشكل أصبح بموجبه افراد العائلة المالكة كسائر أبناء الشعب من حيث المعاملة والأمتيازات.

كما أن أهم ما جاء في تعاليم الملك (حريكارع) أحد حكماء الأسرة العاشرة الذي أوصى بإقامة العدل وضرورة الشعور من الآخرين في محنهم، وفي هذا السياق تقول أحد التعاليم (أحتفظ بذكراك بين الناس بحبهم فالإنسان الذي يصل إلى الآخرة من دون أن يرتكب خطيئة فإنه سوف يمكث هناك ويمشي مرحا مثل الأرباب الخالدين).

وفي إطار المراجعة التاريخية نجد أن الحضارة اليونانية قد شرعت على الصعيد الاجتماعي (نظام الرق العام، والرق الخاص)، فكان للهياكل في آسيا الصغرى خدامها وكانت عليهم واجبات الخدمة والحراسة ولم يكن من حقهم ولاية اعمال الكهانة و العبادة العامة، وميز معظم عباقرة الفلسفة اليونانية، أمثال ارسطو بين القانون الطبيعي والقوانين الوضعية، وعد ارسطو مبدأ المساواة من المبادئ الأساسية التي تنطوي تحت لوائه جميع الحقوق والحريات المعترف بها للاثنين، وبهذا فإن مبدأ المساواة هذا يحتم معاملة جميع الناس بشكل متساو سواء أمام القانون أو حتى فيما يتعلق بحقوقهم السياسية والوظيفية وممارسة الحق في الرأي وحرية التعبير.

وأكد أرسطو في مذهبه أن (فريقا من الناس مخلوقون للعبودية لانهم يعملون على الآلات التي يتصرف فيها الأحرار ذوو الفكر والمشيئة)، ووفقا لمفهوم أرسطو، فإن الله خلق فئتين من الناس، اليونانيين الذين يمتازون بالفعل والإرادة، والبربر ذوي الطاقات البدنية التي تهيئهم لأن يكونوا عبيدا، ومع ظهور ما يعرف بالمدرسة الكلبية، أندحر الفكر الأرسوطي التميزي الذي ينادي بالعبودية، واسترقاق البشر، وجاءت هذه المدرسة تندد بالكثير من الممارسات الشنيعة والمتعارضة مع جوهر الكرامة البشرية، ودعت إلى ضرورة إلغاء مثل هذا الفكر، وإقرار مبدأ المساواة بين جميع أفراد المجتمع.

ويقضي أفلاطون في جمهوريته الفاضلة بحرمان العبيد من حق المواطنة، وإجبارهم على الطاعة والخضوع للأحرار من سادتهم أو من السادة الغرباء، ومن تطاول منهم مع سيد غريب، أسلمته الدولة ليقض منه كما يشاء.ونلاحظ مما تقدم أن فكرة حقوق الإنسان كانت تنتقص للجوهر والوجه الذي تعرف به اليوم في العصور الإغريقية القديمة، اذ كانت هذه الحقوق لا تشمل الفئات الاجتماعية الأخرى من غير اليونان، ومع ذلك وجدنا أن المدرسة الكلبية جاءت لتخفف من حدة التطرف الفكري والفلسفي اليوناني تجاه مسألة حقوق الإنسان، والتي تبعت خطاها بعد المدرسة الرواقية (٤٣٠ – ٤٩٠ ق .م) والتي كان من أهم مبادئها على الإطلاق، مبدأ الأخوة والذي يقضي بأن جميع البشر أخوان، وألغت ظاهرة العبودية والسيد والعبد، إذ تنظر هذه المدرسة أن جميع البشر أخوة مهما تباينت أصولهم وأجناسهم ولغاتهم، وذلك بإخضاعهم إلى قانون واحد هو القانون الطبيعي الذي لا يجوز أن يخالف من قبل نصوص القانون الوضعي.

وذهب الرواقيون إلى أبعد مما سبق اذ رأوا بأنه من غير المسوغ تحديد المواطنة بمدينة أو شعب معين، وأعتبر الرواقيون الإنسانية جمعاء أسرة واحدة مهما اختلفت شعوبها ومواطنها، وأن الإنسان يولد حرا في منظور قانون الطبيعة العادل، وأنه لا يجوز في أي حال من الأحوال مخالفة القوانين الإنسانية لنواميس الطبيعة وقوانينها.

وفي سياق القراءة التاريخية لتطور مفهوم حقوق الإنسان نرى لزاما ضرورة تسليط الضوء على بعض الإنجازات والمساهمات التي قدمتها حضارات بلاد ما بين النهرين في العراق القديم، ففي بلاد الرافدين كانت هناك حضارات عريقة حثت على وجوب احترام حقوق الإنسان، وجاءت لتشرع لهذه الحماية في قوانين وتشريعات وصلنا بعضها، مثل قانون حمورابي، وعلى الرغم من القيمة القانونية التي يحظى بها قانون حمورابي والذي يعود إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد لما تضمنه من تأكيدات على بعض حقوق الإنسان وصون كرامته، وكبح شهوات طغيان السادة والحكام، غير أن عيوب ونواقص كثيرة قد ظهرت ولا تزال تظهر في هذا القانون، اذ أنه لم يصل كاملا، وإنما وصلت منه قطع غير مترابطة.

كما وتميز قانون حمورابي أيضا بإقرار قانون الثأر الذي يتنافى مع مبادئ العدالة وجوهر الإنسان، اذ كان يؤمن هذا القانون بمبدأ العدالة الفردية، فضلا عن إقراره بمبدأ ملكية الأرض من قبل شخص واحد هو الملك، وتشدد أيضا على فرض العقوبات القاسية التي تتنافى مع الطبيعة البشرية، اذ أجاز بتر الأعضاء البشرية والإنسان لا يزال على قيد الحياة، وأجاز قتل الابن بدل أبيه وهو ما يتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان والعدالة والشرائع السماوية.

أما الحضارات العراقية القديمة مثل البابلية والسومرية، فقد احتفظت بارتباط وثيق بين التعاليم الدينية والنظرة إلى الإنسان وحقوقه وأشهر ما وصلنا من قوانين تخص حقوق الإنسان في العصور القديمة شريعة (لبيث عشتار) وشريعة حمورابي الذي حكم الدولة البابلية من عام ٢٠٦٧-٢٠٢٥ ق.م.

حقوق الإنسان والفلسفة الرومانية القديمة

إن أهم ما يميز الحضارة الرومانية وإسهاماتها على صعيد التطور الفكري البشري إقرارها بمبدأ الديمقراطية، اذ قامت باسمة الثورات التي وجهتها الحريات المستخدمة، والتي أدت دورا فاعلا فيما بعد بولادة معظم المواثيق والعهود الدولية وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في القرن الثامن عشر، وكانت روما للعديد من القرون والحقب الزمنية موطنا للصراع في سبيل إحقاق مبادئ المساواة وتحقيق الحرية.

ولم يكن الحال عند الرومان بأفضل منه عند اليونان، فقد انتشر الاسترقاق بينهم من غير تفريق بين ما كان رومانيا أو أجنبيا فكانوا يملكونهم إما بحرب أو شراء أو باختطاف، وتعد الألواح الاثنا عشر من أقدم آثار الحق الروماني، وقد وَضعت في أواسط القرن الخامس قبل الميلاد للنضال بين العوام والخواص، فحلت محل حق العرف والعادات السارية في روما قبل ذلك، وقد عكست هذه القوانين التمايز الطبقي والاجتماعي في نسيج المجتمع الروماني القديم على أساس الملكية وتطور نظام الرق ونشوء دولة مالكي العبيد، وكتبت القوانين على أثني عشر لوحا.

ولقد تجاوزت فظائع انتهاكات حقوق الإنسان في العصر الروماني كل أشكال الظلم والقهر التي شهدها الإنسان في الحضارات الأخرى، فقد كان الرقيق في العهد الروماني شيئا لا بشرا، فلا حقوق لهم، وكان سبب غزو الرومان لغيرهم هو لمجرد استعباد سكان الأقاليم التي تقع تحت احتلالهم، وكان القانون الروماني يقسم الناس إلى وطنيين وأجانب، والآخرون في الأصل أعداء، وهم سكان البلاد المجاورة لهم، والتي تقع على الضفة الأخرى للنهر.وما لم يرتبط هؤلاء الأجانب بروما بمعاهده أو حلف فقد كان للرومان أن يستولوا عليهم وعلى أموالهم وممتلكاتهم وبالتالي كان مبدأ استباحة الآخرين هو أهم المبادئ التي قامت عليه عناصر القوة الرومانية في التعامل مع الآخرين من شعوب هذه الأرض، ومن ثم كان القانون الروماني يقسم العالم إلى ثلاث ديار هي دار الوطنيين، ودار الأعداء ودار المعاهدين والمحالفين، ومن ثم نرى فيما بعد بأن الرومان طبقوا المبادئ التي جاءت بها مدرسة القانون الطبيعي والتي هي من نتاج الفكر الفلسفي اليوناني والتي ترى بوجود قوة عليا تنفرد بوضع النواميس والقوانين الضابطة لحركة هذا الكون، وأن أهم المبادئ التي نادي بها القانون الطبيعي تلك الخاصة بالمساواة والتي لا تميز بين المواطن والأجنبي، والحر والعبد من حيث الحقوق والواجبات، وكذلك مبدأ المساواة ومطابقة العدالة في النفس تعد من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها هذه الفكرة أو حتى العدالة في ظل انعدام هذه المبادئ، وذهب معظم المفكرين والفلاسفة إلى اعتبار القانون الطبيعي مصدرا أساسيا للحقوق الثابتة للأفراد، ووصفه بعضهم بأنه جزء من القانون الإلهي، ولكن القانوني الهولندي (هوغو غروشيوس) (١٥٨٣- ١٦٤٥) قام بعملية فصل بين القانون الطبيعي والقانون الإلهي، وجعل الأول مصدرا أساسيا للقوانين الدنيوية الذي ارتأى أنها تقوم على المنطق والعقلانية، وانتهى (غروشيوس) إلى أن كل ما يتفق مع طبيعة الأمور شرعي عادل، وكل ما يخالفها غير شرعي وباطل.

وتعرف قواعد القانون الطبيعي على أنها "مجموعة القواعد القانونية الآمرة التي يفرضها المنطق السليم والتي تجد أساسها في الأخلاق أو الضرورات الأخلاقية"، ولقد مهدت أعمال غروشيوس المناخ للمفكرين والفلاسفة للنظر إلى حقوق الإنسان وشرعيتها باعتبارها حقوقا طبيعية، وكان لفكرة القانون الطبيعي انعكاساتها في مجموعة قوانين الإمبراطور البيزنطي "جو ستنان"، وهذا يظهر جليا في بعض النصوص التي تنادي بالدفاع عن الرقيق العامل في بيت صاحبه، وتلك التي تقف إلى جانب الحرية.

وفي سياق تطور حقوق الإنسان في الحضارة الرومانية نجد تأثر الفلسفة الرومانية بالفلسفة الرواقية من حيث مطالبتهم بعتق العبيد وتعاطفهم مع الفقراء والمساكين، وما زالت الدول الغربية تستخدم مبادئ نظرية القانون الطبيعي للتدخل في حماية حقوق الإنسان في كثير من أنحاء العالم، اذ استخدمت هذه النظرية ضد الدولة العثمانية في عام ١٨٢٨ في اليونان، وفي عام ١٨٧٦ في بلغاريا، ومع ذلك كان هذا مؤشرا على اعتماد الدولة لحقوق الإنسان بمفهوم ذلك الوقت سنداً للنضال ضد الاستبداد السياسي.

حقوق الإنسان في الفكر العربي القديم

على الرغم من ادعاء البعض بأن للعرب في العصر الجاهلي لعبوا دوراً في المساهمة الحضارية في تطوير فكرة حقوق الإنسان، إلا أننا نرى أن العرب لم يهتموا بهذا الجانب بشكل فكري وفلسفي، وإنما ربما كانت ممارساتهم في الغالب الأعم تتفق والمفهوم العام لحقوق الإنسان، وذلك لمجرد السمات السلوكية التي كانت تفرضها عليهم، طبائع الإنسان العربي، والأصالة المتجذرة في الدم العربي منذ القدم.

ومع ذلك سجلت الذاكرة التاريخية أن وثيقة حلف الفضول من أقدم الوثائق التاريخية التي اهتمت بحقوق الإنسان، اذ كانت هذه الوثيقة قبل مجيء نبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم، ومما لا شك فيه أن الوثيقة جسدت أهم الحقوق للمواطنين الذين كانوا يقطنون شعاب مكة، وضمت أسس ومعايير للإبقاء على مفاهيم ومعاني السلام والعدالة والمساواة بين جميع أعضاء المجتمع المكي.

إن أهم ما تميز به تاريخ العرب قبل قدوم الإسلام هو إقراره بجميع حقوق المرأة، ما عدا حقها في الميراث، وفي هذا السياق يؤكد احد الباحثين بأن المرأة قد مارست جميع حقوقها أيام جاهلية العرب وقبل قدوم الإسلام باستثناء حقها في الميراث.

ويرى آخر بأن (لا مجال للشك في أن كل هذا التراث الفكري، الذي زامن أيام الإسلام الأولى في الجزيرة العربية وخارجها، ونشأ من نضج الفكر الإنساني النزعة الذي عم في الجزيرة خلال تجارب حياتية ونفسية لا بد من أنها قد تطورت عبر قرون من الزمن، ولعل وجود متسع لهذا الفكر العضوي التنور في ثقافة برزت على الساحة قبل أواسط القرن السابع للميلاد إشارة إلى رقي إنساني في الأمة التي أفرزته والى نمو روحي وفكري تفوق على شظف المحيط الجغرافي وبدائيته هذا لم يحدث كثيرا في التاريخ.

وعند البحث عن أصول فهم الفكر العربي القديم لحقوق الإنسان نجد أن هناك تأصيلاً نافذا في مفاهيم الحق والكرامة لدى قدماء العرب، ولكن كان ذلك غير مقنن وبعيدا عن النظريات المجردة، فحلف الفضول مثلا في مكة ما قبل الإسلام، وعندما اتفق أعيان مكة على حماية الزائر والغريب من الظلم في بلدهم نتيجة لقانون مدني موضوع، بل استجابة لرؤية متغللة في الضمير لأصول التعامل والتبادل.

ان أهم الوثائق العالمية لحماية حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية، والتي تعكس في مضمونها وفحواها مدى درجة الحضارة والتمدن التي وصل إليها الفكر العربي في القرن السابع للميلاد، والذي ينم عن زخم الميراث الحضاري العربي القديم الذي نما وترعرع في جزيرة العرب، وتجسد هذا التطور لمفهوم حقوق الإنسان على يد الإنسان العربي القديم بولادة ما يسمى "بصحيفة المدينة" والتي جاءت لتراعي حقوقا وواجبات خاصة لأطراف الوثيقة وخصوصا لليهود، والتي بموجبها أضحى اليهود جزءا من النسيج الاجتماعي العام، وتضمن لليهود حرية الدين والملكية.

وكان من أكثر تجليات الفكر العربي القديم ان حفظ للمرأة العديد من الحقوق، فكانت تشارك في الغزوات، وتعمل في التجارة ولها الحرية بأن تعتنق الدين الذي يناسبها دون أن تتبع إرادة زوجها سلبيا، وابعد من ذلك تشير الوثائق الى أن المرأة العربية كانت تستطيع أن تطلق زوجها، وأنها كانت سيدة نفسها وتختار زوجها ولها الحق بأن تهجره عندما يناسبها ذلك.ومع كل ما تقدم عرف تاريخ العرب القديم العبودية والنظرة المشينة للمرأة، فقد كان هناك تميز واضح بين الحرة والعبدة، وكان من أبشع العادات العربية التي تتنافى وجوهر حقوق الإنسان عادة وأد البنات، والتي كان الباعث عليها إما مخافة العار الذي يلحقهم بسببهن إذا سبين وطمع فيهن غير الأكفاء، وإما مخافة الفقر والإملاق.

وتشير الوثائق التاريخية الى أن الحضارة العربية الكنعانية التي كانت تسود في فلسطين قد عرفت مفاهيم متقدمة في العدالة والمساواة وحفظ الحقوق، وكان ملوك تلك الحقبة يمتلكون أحساسا عظيما بالمسؤولية تجاه حفظ وحماية حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد كانت "المدن الكنعانية بيد ملوك صالحين يقضون بالعدل ويحفظون حقوق الأرامل واليتامى، وأقرت هذه الحضارة العربية العظيمة بمبادئ مهمة وهي المشاركة السياسية في الشؤون العامة المشتركة.

وبناء على ما تقدم، نرى أن التاريخ العربي القديم شهد نزعة ذاتية لدى حضاراته المختلفة تجاه احترام مبادئ حقوق الإنسان وجوهرها، بالرغم من عدم توافر الإطار القانوني العام الذي ينظم هذه الحقوق، إذ بقيت الممارسات العملية والبعيدة عن الجانب التقني والفلسفي تزخر بمعايير حفظ وحماية تلك الحقوق.

ولقد سجلت ذاكرة التاريخ العربي القديم شاهدين حيين على المساهمة العربية في مسيرة تبلور مفهوم حقوق الإنسان، وهما وثيقة الفضول وصحيفة مكة، والتي تعد من أهم الوثائق التاريخية على صعيد حقوق الإنسان ليس فقط على مستوى العالم العربي القديم، وإنما على المستوى الدولي والإنساني.

وبهذا فإننا نجد أن وثيقة الفضول تحتوي على مبادئ تضمن للإنسان كرامته وحريته وترقى في جوهرها إلى الماجناكارتا أو العهد العظيم الذي شهدته انكلترا وما زال العالم يتغنى بها حتى يومنا هذا.

حقوق الإنسان والحضارة الإسلامية

جاء الإسلام في فترة كان يسود فيها الظلم والاستبداد والقهر وانتهاك كرامة الإنسان، اذ كانت البشرية فقط في ظلام دامس، ونزل القرآن الكريم على النبي محمد (ص) ليجد الحلول الناجحة لضلالات البشر وطغيانهم، وبصورة تضمن للإنسان آدميته وكرامته وحرمة دمة وعرضه وممتلكاته.

وكانت رسالة السماء مجسدة في القرآن الكريم واضحة كل الوضوح على صعيد احترام حقوق الإنسان، اذ نادت بضرورة تحرير الإنسان من العبودية والرق والاستيعاب وأقرت بمبادئ العدالة والمساواة وتحريم التميز، ولم تكن نظرة القرآن الكريم والشريعة الإسلامية تجاه مسألة حقوق الإنسان ناقصة، وذلك لسبب بسيط هو أنها انعكاس لعدالة الله عز وجل على الأرض.

ومن أهم الحقوق التي ضمنتها الشريعة الإسلامية الحق في الحياة، المساواة، الحرية، العقيدة، حرية التعبير عن الرأي والشورى، حرية التنقل واللجوء، وحق العدل، العمل، وحقوق المرأة والطفل.ومن ثم نرى أن الحضارة الإسلامية أدت دورا مهما في تطور وإنضاج وعي الإنسان بحقوقه وحرياته الأساسية، وذلك من خلال إقراره بمبادئ مهمة تعد ركيزة لإي نظام اجتماعي قانوني بشري، فهناك إجحاف النظرة الغربية وعدم إنصافها للمساهمة الإسلامية في تطوير مفهوم حقوق الإنسان وصون كرامة الإنسان تلك النظرة التي هضمت حق الإنسان المسلم، ودفعت به إلى التطرف والكراهية للآخرين خاصة بعد إنكار حقوقه من قبل الغرب وأنظمته السياسية المختلفة.

أن مفهوم حقوق الإنسان في الإسلام تضبطه حقوق الناس على بعضهم في الإسلام وجلب كل مصلحة ودرء كل مفسدة ، ويجمع ذلك قوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)، ويؤسس هذا الحق العدل الواجب ومبدأ تكريم الإنسان، ويصنف احد الباحثين حقوق الإنسان في الإسلام إلى الحق في الحياة والتمتع بها، وحرية الاعتقاد والمعرفة والاختلاف والشورى والمساواة، وحقوق خاصة هي البر والعفو للمستضعفين وحقوق المرأة.

في حين يرى آخر أن تكريم الإنسان هو أساس فكرة حقوق الإنسان في القرآن الكريم، ولحفظ تلك الكرامة والمنزلة الرفيعة للإنسان شرع الله تعالى له الحقوق التي من شأنها تحقيق سعادته وحفظ مصالحه، فكان القرآن الكريم هو الأسبق في تقرير حقوق الإنسان التي تتغنى بها حضارات اليوم والأشمل لجميع أنواع الحقوق والأكثر عدالة واحتراما للإنسان، ومن الحقوق التي نص عليها القرآن الكريم حق الحياة والمساواة والحرية والملكية والتعليم والعمل والأمن وحقوق الأسرة والضمان والتكافل الاجتماعي.

وتكاملت الصيغة النهائية لدستور حقوق الإنسان بنزول الدساتير الإلهية التي أولت تلك الحقوق اهتماما عظيما انطلاقاً من مبدأ تكريم الإنسان خليفة الله في الأرض لإنسانيته الحقة التي لا تتكامل إلا بعد أن توفر له الحقوق الموجبة لإنسانيته ولفطرته البشرية، فحقه في الحياة وفي حرية التفكير والتعبير من مصاديق الإكرام له وطلب المساواة والسلام وعدم الاعتداء وحب الفضيلة وازدراء كل ما من شأنه التقليل من كرامته حق مشروع له مكفول بما شرعه الله تعالى له ويجب أن تكفله له ايضا القوانين الوضعية.

ولنتوسع في حق الحرية المكفولة ضمن حقوقه الإنسانية نظرا لما للحرية من أهمية في جوانب التفكير والتعبير والحوار التي تربط مع بعضها ارتباطا وثيقا لأنها تنبع من مصدر واحد هو العقل البشري جوهر الإنسان المميز.

لقد اقر الإسلام بأن من العدل تأتي الحقوق، وتضمن سائر المقررات والحريات المشرعة لبني الإنسان، وإذا ما اغتصبت حقوق الإنسان الطبيعية وصودرت حرياته، فإن ذلك يعني تفشي الظلم والطغيان وما يترتب على ذلك من اضطهاد ومعاناة لأبناء الشعوب والأمم، سواء من المسلمين أو غيرهم، وكل ذلك يعني الإخلال بالسلوك والنظام الإنساني وتغييب العدل.

إن جميع الحقوق تستقى من حرية الإنسان، تصبح مضمونة بتنفيذ الواجبات والتكاليف في الاجتماع والسياسة، والمجتمع السليم والسعيد هو الذي تكون فيه الحريات والحقوق مكفولة.

لقد دعا الإسلام منذ بزوغ فجره إلى صيانة حقوق الإنسان ورفع شعارها في جميع المجالات، كما أنه دعا إلى حرية التفكير، ولم يلغ الطاقات العقلية التي وهبها الله للإنسان، فهو يقر إقرارا صريحا وواضحا بحرية الفكر وانطلاق النفس من كل خرافة ووهم، ودعا بقوة إلى نبذ ما كان عليه السلف الجاهلي من ضلالات وتقاليد وهمية جائرة وسياسات ذات نزعة تسلطية.

أزمة اغتراب الشباب

د. شروق كاظم

تشير الأدبيات الى ان الشباب يشكل الشريحة الأكبر عدداً في المجتمعات النامية والتي تعد الشريحة الأساس للمجتمع وهي الأكثر حساسية على المستوى الاجتماعي من ناحية وضعها ومسارها ومصيرها، الا انها رغم ذلك وفي نفس الوقت هي الشريحة الأكثر استقطاباً للازمات، والتهميش والأكثر تأثراً بالعولمة. تذكر لنا الدراسات إن مظاهر العجز والعزلة وفقدان المعايير وعدم وضوح الرؤية للمستقبل، وفقدان الانتماء أصبحت من أبرز السمات السائدة في الحياة الإنسانية في عالم اليوم ، ولعل في مقدمة هذه المظاهر هي الضغوط النفسية التي كانت ولا تزال وراء بروز هذه المشاعر والتي تولد عنها الإحساس بالاغتراب نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتسارعة والتي كان لها الأثر الكبير في تزايد المشكلات اليومية وتنامي الاحباطات والضغوط التي قيدت حركة الإنسان وأضعفت إرادته وعلاقاته الإنسانية. ان ظاهرة الاغتراب هذه تعد السمة البارزة من سمات العصر الذي نعيشه والتي تظهر نتيجة احتكاك الفرد بالبيئة المحيطة به والتي تتسم بالتوترات والضغوط والتغيرات المفروضة عليه والتي لا يستطيع الإنسان مسايرتها بنفس السرعة. ان الحديث عن التحديات او الضغوط التي تقع على الشباب هي ليست وليدة الساعة بل ترجع لمراحل سابقة، وهي ظاهرة تتجدد وتظهر في كل عصر بثوب وحقيقة تتصل بطبيعة العصر ومعطياته، وهي في نفس الوقت لا تنقطع عن الماضي. فقد أكدت الدراسات التي أجريت في العديد من الدول العربية، وبين مختلف الطبقات الاجتماعية هذه النتيجة، إن مواجهة الشباب بالأنظمة البيروقراطية وأنماط السلطة غير الديمقراطية لا تبقيه خارجها فقط، ولكنها تجعل دوره ينحصر في الخضوع لها والالتزام بقوانينها ما يشعره بالعجز وعدم القدرة على تحقيق ذاته.

ويرى نعمان عبد الغني ان الاغتراب هنا هو مرحلة وسطى بين الانسحاب من المجتمع والتمرد عليه فالشاب يلجأ إلى ثلاثة أنواع من التصرفات إما الانسحاب من هذا الواقع ورفضه، وإما الخضوع إليه في الوقت الذي يعاني فيه النفور، والنوع الثالث هو التمرّد على هذا المجتمع ومحاولة تغييره ولو كان ذلك بالقوة. من هذا المنطلق نرى ان الاغتراب يعد إحدى ثمرات ونتائج السلطوية لانه يسهم في تقوية عزلة الشاب وغياب المعايير والمعاني لديه.

ولهذا سمي القرن العشرون عصر الاغتراب اذ على الرغم من ان الإنسان وصل فيه الى القمر فانه فقد اتصاله مع عالمه وكما يرى اميل دوركايم ان المجتمعات الحديثة عانت أثناء تطورها السريع غياب المعايير وفقدت حياتها التي كانت تتسم بنظام معين يقوم على التكافل، تخضع فيه مصالح الأفراد لمصلحة المجموع، ما قاد الى شيوع بعض مظاهر الاغتراب كاليأس والوحدة والقلق والخوف والاكتئاب، فضلا عن بروز النزعة الفردية والتي ساهم في تكريسها التصنيع والعلمانية والديمقراطية.

وقد دلت الدراسات والأبحاث الحديثة على أن المجتمعات، التي تتعرض للتغير التقني السريع لا يعود الآباء يشكلون مرجعية فعلية للجيل الجديد فهم لا يملكون ما يقدّمونه لأبنائهم، لأن معارفهم تفقد ملاءمتها للواقع الجديد فالجيل الجديد يملك من تقنيات المعلومات وقواعدها اكثر من الكبار، فحاليا قد بدأ هذا الجيل استبدال مرجعية الكبار بشبكة الويب وهنا تظهر بوادر أزمة كبيرة فالكبار ما عادوا يملكون معظم الإجابات عن أسئلة هذا الجيل وأعقد ما لا يقاس ما توافر لمن سبقهم، فهم يكادون أن يفقدوا الموقع الذي يخوّلهم أن يقولوا للصغار ماذا يفعلون وماذا لا يفعلون، وأصبحت العلاقة بين الطرفين بسبب التقنية الجديدة حواراً لا تلقين دروس وأوامر، ومما يزيد الأزمة تراخي المعايير الاجتماعية كما يذكر مصطفى حجازي بسبب الانفتاح الكوني والخليط الثقافي الذي يحمل فرصاً للإثراء النفسي والفكري والاجتماعي، وترجع أسباب هذا التراخي الى تراجع الاسرة عن القيام بدورها في التوجيه والرعاية والذي رافقه استفحال نماذج الاستهلاك، وهكذا تزايدت رشوة الآباء للأبناء مادياً للتعويض عن القصور في الرعاية وعدم التفرغ لرعايتهم وتوجيهم.

هناك عدم شعور الشباب بالانتماء للمجتمع، والشعور بسوء التكيف، والتعرض للأمراض النفسية، والانحرافات بمساراتها المتعددة من خروج على النظام والتمرد والشذوذ والتعصب والعنف الى جانب العديد من الأمراض الاجتماعية، وعدم الشعور بالمسؤولية وفقدان الهوية والانتماء والسلبية واللامبالاة، وهناك إشارات الى نماذج مختلفة لحالات من الاغتراب الاجتماعي لدى بعض الشباب عبر عرض أمثلة متنوعة لسلوكيات تعبر عن هذه الحالة، كما وضح الأسباب الذاتية والخارجية التي تهيئ لوجود مشكلة الاغتراب الاجتماعي لدى الشاب ومنها السيطرة الاجتماعية وانعدام الحوار والتسلط الأسري والتغييرات الاجتماعية والخوف من المستقبل والتمييز بمختلف أشكاله، وبناءً على تقارير دولية ومحلية في رصد زيادة المشاكل المتعلقة بالشباب وبالخصوص في مجالي التعليم والعمل وقلة الفرص المتاحة لهم مؤكدة أن كل هذه المشاكل تنعكس بصورة لا إرادية على علاقة الشباب بمجتمعهم وبالتالي حتى بوطنهم، مشيرة الى ان بعض المتغيرات المهمة التي يمر بها الشباب ومنها مستوى التعليم وضعف مخرجاته، كسوء استخدام وقت الفراغ، وضعف الرواتب، وعدم توفر أنشطة مناسبة لهم كل ذلك يؤثر على حياة الشاب وعلى نظرته نحو المستقبل، فقد أظهرت الدراسات في عدد من الدول العربية وجود درجة عالية من الاغتراب لدى الطلبة ففي الكويت أشارت دراسة الى ان مفهوم الاغتراب لدى الشباب الكويتي يتمثل في العزلة او الانفصال عن الواقع، وضعف المعايير الأخلاقية، واقتصار معنى الحياة على القيم الاقتصادية وان طلبة المرحلة الثانوية يعانون الاغتراب الاجتماعي وعلى الأخص الشعور بفقدان القيم، اما في مصر فقد وجدت دراسة ان من أهم مشكلات طلبة الجامعة هو الصراع بين ما يعتقده الشاب والقيم السائدة في مجتمعه والتناقض بين ما تعلمه الطالب وواقع الحياة اليومية، كما أشارت الدراسة الى ان الطلبة يشعرون بالعجز الذي تمثل في الصراع بين الرغبة في التغيير وصعوبة تحقيقه.

وفي السعودية وجدت الدراسات ان الشباب يعانون الاغتراب الاجتماعي والمتمثل في عدم القدرة على اتخاذ القرار، والانعزال عن المجتمع مع عدم التكيف مع الذات والنفور من الحياة والإحساس بعدم جدواها، وفي الأردن فقد أوجزت دراسة ان مظاهر الاغتراب في النظام التربوي الأردني يتمثل في ان الكثير من الأطفال دون السادسة لا تتوفر لهم فرص الالتحاق برياض الأطفال والكثير منهم ظروفهم لا تسمح لهم الوصول الى المرحلة الثانوية، اما الذي يصل الى الجامعة فهولا يدرس التخصص الذي يريده، وعندما يتخرج لايجد فرصة عمل.

مما تقدم يتضح لنا ان الاغتراب حالة ذهنية يشعر بها الشاب وهي حالة من الانفصال عن المجتمع، يضاف لها الانفصال النسبي عن الذات، ومن مظاهر هذا الاغتراب العزلة الاجتماعية وتعني الوجود الجسدي والانفصال الروحي عن الأنشطة الاجتماعية ، وعدم الرضا عن المجتمع وعن ثقافته وعن القيم السائدة فيه نتيجة فقدان التواصل الفردي والاجتماعي للشاب. اما المظهر الآخر للاغتراب فهو الشعور بعدم القدرة على التأثير في الشأن العام وحتى عدم القدرة على المشاركة في صنعه والشعور بالاستلاب والقهر.

ان الأمة تكتسب صفتها من حجم الطاقة الفاعلة فيها وهم الشباب التي يعوّل عليهم في النهضة والبناء فيقال أمة فتية وأخرى هرمة لغلبة نسبة المسنين فيها وقلة الشباب ، ولذلك ساد في أدبياتنا مقولة الشباب عصب الحياة. من هنا تأتي ضرورة بحث وتتبع المشاكل التي تعوق تقدم الشباب العراقي ومسيرتهم لأنهم يشكلون الأمل المنشود في تجديد بناء العراق ومن المسلّم به أن الشباب العراقي يعاني ضغوطاً نفسية كثيرة في سياق أزمة الأمة ككل.

وبناء على ما تقدم نضع التوصيات كمحاولة متواضعة أمام المعنيين بقضايا الشباب لمعالجة أزمة الاغتراب لدى الشاب العراقي وهي كالآتي:

- إجراء الدراسات الميدانية حول واقع الشباب وتحليله بهدف استخلاص الرؤية المنهجية بشقيها النظري والعملي في تشغيل الشباب والإفادة من قدراتهم وطاقاتهم في التنمية.
- إن منظمات المجتمع المدني لها دور كبير يجب دعمه لبث القيم والمعايير الإنسانية الإيجابية، التي تحث على ربط الشباب بمجتمعهم وأسرهم وتذيب الرواسب وتقلل الفجوات بين الأجيال المختلفة.
- إشاعة العمل المؤسسي مع حسن اختيار القيادات التربوية والتعليمية التي يمكنها استيعاب الشباب وحسن توجيههم وتمكينهم في الحدود الممكنة من خلال السماح لطاقاتهم بالتعبير الموجه.
- تفعيل منتديات الشباب واستغلال أوقات فراغ هذه الشريحة عن طريق البرامج الثقافية والرياضية والتعليمية والاجتماعية بحيث تلبي احتياجات الشباب المتنامية.
- تحديث الهيكل الإعلامي للقنوات العراقية، مع التركيز على البرامج الهادفة مع زيادة الاهتمام بزيادة البرامج الحوارية والتي تتيح للشباب التعبير عن أفكارهم واتجاهاتهم.
- الاهتمام بالشباب من التعليم المتوسط وما دونه حتى لا يحدث الانفصال عن واقع المجتمع ومشكلاته.
- إعداد برامج تستهدف التدخل المباشر مع الشباب لتدعيم ولائهم وانتمائهم للمجتمع وتزيد من إنتاجيتهم واستثمار قدراتهم.
- توعية المجتمع بالآثار السلبية لظاهرة الاغتراب الثقافي الذي أحدثته القنوات الفضائية على الشباب ، مع التوعية باستراتيجيات التعامل مع هذه الظاهرة ، لوقاية الشباب من الاغتراب.
- تدعيم القيم الإيجابية مثل المواطنة والمسؤولية الاجتماعية والمجتمعية.
- وضع ثقافة متوازنة للشباب تراعي تراثهم وتاريخهم، وتسعى للحاق بالثقافة الحديثة المنفتحة على العلم والتكنولوجيا والفلسفة المعاصرة.
- تمكين الش